الفصل الحادى عشر

العلاقة بين الصحافة والسلطة

١٩٧١ – ١٩٨١

obeikandl.com

أوضحنا خلال الفصل السابق أنه بالرغم من أن دستور ١٩٧١ قد تضمن نصوصا يمكن في حالة تطبيقها أن تؤدي إلى استقلال الصحافة عن السلطة وضمان حريتها ، إلا أن القوانين التي حكمت الصحافة المصرية سواء تلك التي أضيفت خلال هذه الفترة أو الموروثة من الفترات السابقة لم يكن من الممكن أن تنتج سوى تبعية الصحافة للسلطة .

ومن هنا فإن دراسة خطاب السلطة وممارساتها يمكن أن يصور شكل وأبعاد العلاقة بين الصحافة والسلطة بصورة أكبر مما يمكن أن يصوره تحليل النصوص الدستورية والقانونية .

وتوضح دراسة خطاب السلطة في الفترة التي سبقت عام ١٩٧٤ إصرار السلطة على تبعية الصحافة لها بشكل كامل بالرغم من أن السادات قد رفع شعار الديموقراطية في صراعه مع خصومه على السلطة ، والذي حسمته حركة مايو ١٩٧١ ، وكان يدرك أن هذا الشعار يمكن أن يكسب حكمه قدرا من الشرعية نتيجة لأنه يمثل مطلبا شعبيا ملحا عبرت عنه مظاهرات الطلبة عام ١٩٦٨ ، ونتيجة لهذا الإدراك ، واستغلالا لهذا المطلب الشعبي في إضفاء الشرعية على حكم السادات ، جاء دستور ١٩٧١ بما يتضمنه من نصوص يمكن أن يفتح الباب لمرحلة تتسم بقدر من حرية الصحافة .

ولكن مع ذلك ، فإن السادات قد أفصح في الكثير من المناسبات قبل عام ١٩٧٤ ، أنه يخشى حرية الصحافة بشكل كبير ، ويريد تبعية الصحافة الكاملة له ، كما أنه قد ارتفعت تهديداته ضد أية محاولة للتعبير عن رأي يختلف مع توجهات السلطة حيث قال في ١٤ مايو ١٩٧١ « أنا بأقول إذاكان هذا هو حيكون الأسلوب ، هو أسلوب الهدم ، واستخدام الأسلوب ده في المناورات السياسية ، والله أهدمها على دماغ الجميع علشان خاطر أحافظ على الأمانة للشعب ، إنما أنا غير مستعد أفرط في الأمانة أبدا »[١] .

ثم قال في خطابه للجنود في الجبهة : « اللي حيحاول يعمل أي شئ في الجبهة وراكم حفرمه ، وأنا بأقولها تاني اللي حيحاول يعمل شئ في الجبهة الداخلية ووحدتنا الوطنية اللي صنعها شعب ٩ و١٠ يونيه ، واللي صنعها شعبنا مش حأفرط فيها ، وحأفرم كل إنسان إذا اقتضى الأمر يتعرض لها »[٢] .

ويوضح ذلك أن السادات وهو يرفع شعار الديموقراطية خلال فترة صراعه مع خصومه على السلطة ، كانت تهديداته ترتفع بالفرم والهدم على دماغ الجميع إذا تعرض نظامه إلى

ما يمكن أن يعتبر خطرا عليه ، وأنه غير مستعد أن يفرط في الأمانة حسب تعبيره ، تحت أي ظرف ، ولذلك فإن المحك الأساسي لاختبار الشعارات الديموقراطية التي رفعها هو ما يمكن أن تشكله هذه الشعارات من خطر على حكمه أو إمكانية لتغييره .

وقد أوضح السادات أن مفهومه لحرية الصحافة لا يزيد عن إمكانية نقل وتوصيل ماترغب السلطة نفسها في توصيله للجماهير ففي خطابه في ٣ مايو ١٩٧٢ قال السادات : « بالنسبة لحرية الصحافة بدي أشرح مفهوم مهم ، كل جهاز بيشتغل الصحافة بنتشر عنه كل شئ ، في المرحلة الأخيرة كان هناك استجواب للحكومة في مجلس الأمة ، ونشر كل شئ ... حرية الصحافة أنا خايف ناخده كشعار أي واحد يروح لأي جرنال يكتب كلام ويقوله ... كل ما يحدث داخل الأجهزة بينشر ، وهذا يساعد الشعب على أن يعرف ، وأنا أساعد على هذا ، وليس من مصلحة الشعب أن نحجب عنه شئ على الإطلاق ، ولكن لا المزايدات ولا التشنج أخليهم ينشروا لهم حاجة .. أي حاجة بتحصل نحطها قدام الشعب إنما مزايدات وتشنجات لا »[٣] .

كما أوضح السادات في خطاب آخر أنه يريد استخدام نقابة الصحفيين في إبعاد المعارضين لسياساته عن العمل بالصحافة ، فمن شأن ذلك أن يتيح له أن يرفع شعارات ديموقراطية ، في الوقت الذي يستطيع فيه التخلص من معارضيه بدون الحاجة إلى صدور قرارات من السلطة نفسها للتخلص منهم ، حيث قال السادات : « يهمني أن أوضح أننا سوف نترك للصحفيين أنفسهم محاسبة الذين يحرفون الكلمة بالهوى أو الغرض وستكون محاكمة هؤلاء من خلال مجلس الصحفيين الذي يضم الصحفيين إلى جوار عنصر قضائي وعنصر من التنظيم السياسي خصوصا وأن الصحفيين قد أصبح لهم ميثاق شرف يلتزمون به »[٤] .

وهذا يوضح أن شعار الديموقراطية وحرية الصحافة الذي رفعه السادات ، كان نتاجا لصراعه مع خصومه على السلطة في مايو ١٩٧١ ، وأن هذا الشعار لم يكن يعني حق التعبير عن الرأي وحق المناقشة الحرة ، أو حسب تعبير السادات : « إن كل واحد يكتب كلام ويقوله » ، ولكن كان يريد أن يظل هذا الشعار مصدرا لإضفاء قدر من الشرعية على حكمه بالادعاء أنه يحقق للجماهير مطلبها في الديموقراطية وحرية الصحافة ، دون أن يعني ذلك تقليل سيطرته على الصحافة ، أو منحها أي قدر من الاستقلال ، وأنه كان

« يعتبر نفسه فوق النقد كرئيس للدولة ، وأن قراراته يجب أن تكون بعيدة عن الجدل والمعارضة »[٥] .

ترى أماني صالح أن السلطة قد أفسحت درجة غير مسبوقة من حرية التعبير عن الرأي في المرحلة التكوينية (١٩٧١-١٩٧٤) ، لكن هذه الحرية مورست عبر قنوات فرعية بعيدا عن الصحافة القومية ، التي تمثل قناة الاتصال الرئيسية في المجتمع »[٦] .

لكن الحقيقة أن السلطة لم تفسح صدرها لحرية التعبير عن الرأي، ولكن ممارسة « النقد والحوار من خلال الصحافة الجامعية أو في الجمعيات والندوات وداخل النقابات » ، كان نتاجا لغضب فئات الشعب على تباطؤ السلطة ، وتسويفها في اتخاذ قرار الحرب ، وانتهاء عام ١٩٧١ الذي أطلقت عليه السلطة عام الحسم دون اتخاذ أي قرار ولم تترك السلطة ذلك بإراداتها ، والدليل على ذلك أن السلطة قد استخدمت العنف بشكل كبير ضد فئات الشعب ومنهم الطلبة والصحفيين الذين حاولوا التعبير عن آرائهم .

وقد ظلت السلطة تستخدم الرقابة على الصحف بشكل شامل ، يخرج عما حدده الدستور لكي تمنع التعبير عن أية اتجاهات معارضة للسلطة ، أو التعبير عن الانفعال والغضب الشعبي الذي عبرت عنه فئات الشعب نتيجة لتأخير قرار الحرب .

وقد ظهرت خلال هذه الفترة الكثير من المطالبات برفع الرقابة عن الصحف ، فقد أجرى مجلس الشعب مناقشة مستفيضة في ٢٤ يونيو ١٩٧٢ ، وطالب عدد من الأعضاء بإلغاء الرقابة على الصحف فيما عدا رقابة الأنباء العسكرية .

وفي عام ١٩٧٢ طالبت نقابة الصحفيين برفع الرقابة عن الصحف فورا إلا فيما يختص بالمسائل العسكرية التي تؤثر على الأمن القومي ، وقد قالت نقابة الصحفيين في بيان لها إن السادات قد وعد برفع الرقابة عن الصحف بمجرد قيام الصحفيين بإصدار ميثاق للعمل الصحفي ، وقد وافقت الجمعية العمومية على هذا الميثاق ، لكن السادات لم ينفذ وعده برفع الرقابة عن الصحف .

وقد برر السادات عدم رفعه للرقابة منذ عام ١٩٧١ بسبب المعركة ، حيث قال : « إني لم استطع أن أعطي حرية الصحافة سنة ١٩٧١ ، وإلا كانت معركتنا .... »[٧] .

ولكن هل كان يمكن أن يؤثر رفع الرقابة عن الصحف على المعركة كما يصور

السادات : إن الدستور يتيح للسلطة مراقبة الأنباء الخاصة بالسلامة العامة وأغراض الأمن القومي ، لكن السلطة لم تلتزم بذلك ، وظلت تستخدم الرقابة لمنع أية آراء معارضة أو أية أنباء لا تريد السلطة نشرها خارج إطار ماييحه لها الدستور وقانون الطوارئ .

يضاف إلى ذلك أن ميلتون فايورست يرى « إنه في الفترة من وفاة عبد الناصر حتى إبعاد هيكل عن الأهرام في ١٩٧٤ فإن الصحافة المصرية التي تسيطر عليها السلطة قد تحدث مواقف حكومتها في قضية الحرب والسلام أكثر من الصحافة الإسرائيلية ، ويرجع فايورست ذلك إلى أن هيكل اعتبر نفسه أقوى من سلطة الدولة ، ويتهم فايورست هيكل بأنه كشف أسراراً عسكرية عن الجيش المصري يمكن أن تشكل خطرا على الأمن القومي المصري »[٨] .

ومع أننا لا نسلم بصحة النتائج التي توصل إليها فايورست ، إلا أنه مع ذلك فإن هذه النتائج تؤكد أن الرقابة لم تحم الأسرار العسكرية المصرية ، ولم تحم الأمن القومي المصري ، وبناء على ذلك فإنه إذا كان الهدف من الرقابة هو حماية الأمن القومي والأسرار العسكرية، فإن الرقابة لم تستطع تحقيق هذا الهدف ، أما الحقيقة فإن الهدف الأساسي هو حماية السلطة نفسها من أي نقد ، أو بمعنى آخر حماية أمن السلطة وليس الأمن القومي.

ونتيجة للرقابة القاسية على الصحف ، فإن الصحفيين قد اضطروا مثلهم في ذلك مثل فئات الشعب الأخرى إلى التعبير عن آرائهم بوسائل أخرى ، غير عملهم الصحفي ، حيث شاركوا بدور ملموس في التحركات الشعبية ، واتخذت تحركاتهم شكلا فرديا من خلال انخراط بعض الصحفيين مع الطلبة في أحداث ١٩٧٢-١٩٧٣ ، كما اتخذت شكلا جماعيا من خلال بيانات نقابة الصحفيين المؤيدة لحركة الطلبة والداعية إلى الحريات .

وقد ردت السلطة على ذلك بعنف ، بخاصة عقب قيام مجموعة من الكتاب والصحفيين بلغ عددهم مائة صحفي بإصدار بيان في يناير ١٩٧٣ احتجوا فيه على تسويف السلطة في اتخاذ قرار الحرب ، وقد ردت السلطة على ذلك بعنف شديد ، حيث قامت هيئة النظام بالاتحاد الاشتراكي في فبراير ١٩٧٣ بإسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكي عن عدد كبير من الصحفيين ، وبدأت الصحف تنشر أسماء الصحفيين الذين وقعوا على الرسالة على دفعات مع قرارات بنقلهم من الصحف إلى الهيئة العامة للاستعلامات ، مع اتهامات بالخيانة والعمالة .

وقد اعترف السادات نفسه بأن عدد الذين تم فصلهم وتحويلهم إلى هيئة الاستعلامات قد بلغ ١٢٠ صحفيا ، حيث قال : شلت ١٢٠ صحفي ماودتهمش بقى على مؤسسات الدولة زي ما حصل قبل كده ودتهم هيئة الاستعلامات ، ما قطعتش عيشهم .... أنا بس كان عقاب أدبي وعيب لموا أنفسكم .

ولكن هل يختلف النقل إلى هيئة الاستعلامات كما حاول السادات أن يصور ذلك عن النقل إلى أجهزة الدولة، من المؤكد أن الأمر لا يختلف حيث يؤكد هيكل أنهم قد « نقلوا إلى وظائف إدارية بوزارة الإعلام ، وأن ذلك كان أمثولة بالغة الدلالة أمام الجميع ، وأنها كانت درسا لاينسى »[٩] ، كما يؤكد غالي شكري « إن النقل كان شكلا إلى مصلحة الاستعلامات ، وفعلا إلى بيوتهم ، وأنه في ظل ملكية الحكومة للصحف كان هذا القرار يعني الحكم عليهم بالموت جوعا وعلى الصحافة ذاتها بالتدهور المخيف »[١٠] .

ولقد شمل الفصل ٥ من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين هم مصطفى نبيل ومحمود المراغي ومكرم محمد أحمد وأمينة شفيق وكمال سعد ، وهو ما يمثل اعتداء على نقابة الصحفيين نفسها .

ولكن ما الذي جعل السلطة تتخذ هذا الإجراء العنيف في مواجهة الصحفيين ، رغم أنها كانت قد اتخذت قرارا في ٢ مايو ١٩٧٢ بإعادة جميع الصحفيين الذين كانوا قد أبعدوا عن مؤسساتهم الصحفية خلال فترة الستينات إلى أعمالهم الأصلية على ألا يضاروا في مرتباتهم بسبب إبعادهم ، كيف يمكن تفسير التناقض بين هذا القرار وبين استخدام السلطة للأسلوب نفسه في إرهاب الصحفيين بنقلهم إلى أعمال غير صحفية .

يفسر عبد الفتاح عبد النبي قرار السلطة بإعادة الصحفيين المفصولين خلال فترة الستينات إلى أعمالهم الصحفية « بأن استبعاد هذه العناصر من العمل الصحفي طوال هذه الفترة كان يرجع إلى مناوأتها لإجراءات الستينات ولنظام الحكم في تلك الفترة ، أما الآن فقد أصبح العهد الجديد في حاجة إلى مساندتها في إطار التوجهات الجديدة »[١١] .

وبالرغم من أن ذلك يشكل تفسيرا مقبولا إلا أننا يمكن أن نضيف إليه أن السلطة كانت تحتاج في صراعها مع خصومها إلى الحصول على قدر من الشرعية ، وأنها رأت أن مثل هذا القرار الذي شكل مطلبا ملحا لنقابة الصحفيين يمكن أن يكسبها قدرا من التأييد

الذي تحتاج إليه ، وفي الوقت نفسه فإنها تدرك أن هؤلاء قد تم تأديبهم بقسوة .

كما أن السلطة عندما اتخذت قرارها بفصل الصحفيين في فبراير ١٩٧٣ ، كانت تؤكد أنها قادرة على استخدام الأسلوب نفسه الذي استخدمته السلطة في الستينات لإرهاب الصفحيين .

ومع ذلك فإن السلطة قامت في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٣ بإعادة الصحفيين الذين قامت لجنة النظام بفصلهم إلى أعمالهم الصحفية ، ويفسر منير ناصر هذا القرار « بأن هيكل قد نصح السادات بألا يخوض الحرب بدون تأييد المثقفين والصحفيين والطلاب ، لذلك أصدر السادات عفوا عن ٢٠٠ من المثقفين والطلاب المعارضين ، وأعاد الصحفيين المفصولين إلى أعمالهم الصحفية »[١٢] .

ولا يمكن الاقتصار على هذا التفسير ولكنه لابد أن يؤخذ في الاعتبار أن السلطة قد حققت غرضها من خلال عملية الفصل والنقل إلى هيئة الاستعلامات ، وهو إجراء عملية تأديبية سريعة ترهب الصحفيين الذين تم نقلهم ، وأولئك الذين لم يتم نقلهم ، وتلزمهم السير في الخط الذي تريده السلطة ، وفي الوقت نفسه فإن إعادتهم إلى أعمالهم ، وإصدار عفو عن الذين تم اعتقالهم يتيح لها أن ترفع من جديد شعار الديموقراطية .

وقد جاء انتصار أكتوبر ١٩٧٣ ليرفع من درجة شرعية نظام السادات ، ونتيجة لذلك فقد اتخذ السادات قراره برفع الرقابة عن الصحف في ٨ فبراير ١٩٧٤ ، وقد أعلن السادات في ورقة أكتوبر أن قراره برفع الرقابة يأتي نتيجة إيمانه بحرية الصحافة ، وثقته بالجماهير وبوعيها الوطني الممتاز ـ حسب تعبيره ـ وإنه لا يخشى الخلاف في الرأي ، ولا النقاش الحر ، ولا التعبير عن المصالح المختلفة .

وقد اعتبر السادات أن رفع الرقابة عن الصحافة يعني حرية الصحافة الكاملة ، حيث يقول « جيت بعد المعركة في أوائل ١٩٧٤ حرية صحافة كاملة لأني زي ما بقول لكم إيماني أن الحرية هي صمام الأمن مش الإجراءات صمام الأمن أبدا »[١٣] .

لكن هناك سؤال يطرح نفسه هل جاء رفع الرقابة عن الصحف في عام ١٩٧٤ نتيجة لإيمان السادات بحرية الصحافة ، وثقته بالجماهير كما حاول تصوير ذلك ؟

إن ممارسات السادات فيما بعد توضح وبالأدلة أنه لا يطيق هذه الحرية ، وإنه لا يرضى

بأقل من تبعية الصحافة الكاملة له، فما هو إذن تفسير رفع السادات للرقابة على الصحف ؟ إن هناك عددا من النقاط التي يمكن أن تشكل تفسيرا لذلك هي :

١ ـ إن انتصار أكتوبر قد أعطى لنظام السادات قدرا كبيرا من الشرعية ، ولكن هذه الشرعية لا يمكن أن تستمر طويلا ، فهناك مطالب شعبية أخرى لابد من تحقيقها وإلا فقد النظام هذه الشرعية المستمدة من انتصار أكتوبر ، وكان من أهم هذه المطالب الديموقراطية وحرية الصحافة .

٢ ـ طبقا لدستور ١٩٧١ فإن الرقابة على الصحف تصبح غير دستورية ومتناقضة مع نصوص هذا الدستور ، كما أن توجه السلطة نحو السلام مع إسرائيل يعني إنهاء حالة الحرب التي يجيز فيها الدستور فرض رقابة محددة على الصحف فيما يتصل بالسلامة العامة وأغراض الأمن القومي .

٣ ـ هناك علاقة ارتباطية واضحة بين سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وبين اتجاه السادات لتغيير شكل الحكم ، ليبدو أكثر ليبرالية ، وبالتالي كان من الضروري رفع الرقابة عن الصحف .

ويربط محمود أمين العالم بين الهامش الليبرالي الذي أتاحه السادات ، وبين سياسة الانفتاح الاقتصادي حيث يقول : « إن هذا الهامش الليبرالي لم يكن يقصد الليبرالية السياسية ولا الديموقراطية الاجتماعية ، وإنما هو في الحقيقة مجرد صدى خافت لليبرالية الاقتصادية التي أخذ بها النظام المصري رسميا ابتداء من عام ١٩٧٤ ، فمع قوانين الانفتاح الاقتصادي كان لابد أن تقوم واجهة ليبرالية أي انفتاح في الممارسة السياسية »[١٤] .

وطبقا لهذا التحليل فإن قيام السادات برفع الرقابة عن الصحف ، ورفع شعار حرية الصحافة كان جزءا من عملية تبرير ومساندة أيديولوجية لسياسة الانفتاح الاقتصادي ، ويمكن أن يفسر ذلك إلى حد كبير ما تعرضت له هذه الحرية من ضربات متلاحقة على أيدي النظام عند محاولتها الخروج عن أن تكون مجرد صيغة تبرير وتأييد لسياسة الانفتاح الاقتصادي ، ذلك أنه لم يكن من المنطقي أن يقوم المجتمع اقتصاديا على سياسة اقتصادية تتبع قوانين السوق الحر ، والاتجاه إلى الرأسمالية ، في الوقت الذي يقوم فيه سياسيا على

تقييد الصحافة والمشاركة السياسية ونظام الحزب الواحد .

ولقد كان لهذا الارتباط بين الحرية التي تمتعت بها الصحافة المصرية عقب رفع الرقابة وبين الانفتاح الاقتصادي تأثير خطير أدى في النهاية إلى سلب هذه الحرية ، حيث يشير الحمامصي إلى « أنه في عام ١٩٧٤ رفعت الرقابة الرسمية على الصحف ، على أنه من سوء حظ الصحافة والصحفيين أن ممارسة الحرية بدأت في الوقت نفسه مع تطور اقتصادي رأت الدولة انتهاجه ، وأطلق عليه اسم الانفتاح ، ولست أعترض على هذا التطور بشرط أن تأتي ولادته طبيعية ، ولكن بدلا من أن تخطو هذه السياسة خطواتها الطبيعية ، وتعكس نفعها وفوائدها أولا على الشعب بحيث ترفع عن كاهله المعاناة التي كان يعيشها بدلا من ذلك تكالب على استغلالها عشرات إن لم يكن مئات من أصحاب النفوذ ، وغيرهم ممن أرادوا أن يخضعوا الانفتاح لتحقيق الثراء السريع ، واتسعت نتيجة لذلك رقعة الانحراف ، وأصبح الحديث عنه يملأ الصحف العالمية ، وتردد الحديث في كل موقع عن عمولات تدفع وثروات تتراكم ، مما أدى في فترة قصيرة إلى تكوين طبقة جديدة من أصحاب الملايين ، تسببت في اتساع رقعة الفوارق بين الطبقات ، وتضاعفت معاناة الطبقات الكادحة ، وهو الأمر الذي فرض على الكتاب الأحرار تجنيد أقلامهم لحماية المجتمع من عواقب هذا التحول الخطير ، وأحست الطبقة الجديدة التي زاد الثراء الذي كونته لنفسها من جشعها ، أنها تواجه صحافة لن تتركها تنعم بهذا الثراء ، ومن هنا فقد واجهت الصحافة فى أول مراحل ممارستها لحرياتها ، أو كما أطلقت عليها مرحلة النقاهة قوة جبارة معادية تستند في حربها ضدها إلى أقوى سلاحين المال والنفوذ معا »[١٥] .

ويوضح هذا التحليل أن الارتباط بين الاتجاه إلى الانفتاح الاقتصادي ورفع الرقابة عن الصحف قد أجهض في النهاية ما كان يمكن أن ينشأ عن هذا القرار من حرية . فقد رأت القوى التي استغلت سياسة الانفتاح في استغلال الشعب أن وجود قدر من حرية الصحافة يمكن أن يشكل خطرا كبيرا على مصالحها ومن ثم فقد سعت إلى إجهاض هذه التجربة.

كما أن هناك علاقة ارتباطية واضحة بين قرار السادات برفع الرقابة عن الصحف ، وتوجهه نحو الغرب ، فلم يكن من المنطقي أن يتم هذا التوجه في ظل أوضاع ارتبطت بالفترة السابقة ، وبأوضاع للصحافة تقترب من النظرية الشيوعية مع سيطرة السلطة بشكل كامل على الصحافة من خلال الرقابة ، وبالتالي كان من الطبيعي أن يسعى السادات إلى

إقامة واجهة ديموقراطية ليبرالية لحكمه ، والتأكيد على أنه يحترم حقوق الإنسان ، ومن ثم فإن هذا الهامش من حرية الصحافة يمكن أن يكسب حكمه صورة براقة في نظر الغرب ، وإقناع الغرب بأنه يتبنى قيم الحضارة الغربية خاصة حرية الرأي والتعبير .

لكن السادات لم يكن بالفعل يرغب في التحول إلى الليبرالية ، أو يريد حرية صحافة حقيقية ، بل كان يريد فقط واجهة ديموقراطية تحسن صورته في نظر الغرب دون أن تهز أركان هذا النظام ، إنه يريد صحافة تبرير لا صحافة تغيير ، بل إن « إعجاب السادات بأمريكا لم يكن يمتد إلى حرية الصحافة الأمريكية ، حيث حضر السادات في ٢٣ سبتمبر ١٩٨١ اجتماعا ضم عدد من الصحفيين ، وفي هذا الاجتماع قال السادات : إن بعض الناس في هذا البلد يتصورون أنهم يستطيعون أن يقلدوا الصحافة الأمريكية ويحلمون بأنه عن طريق قضايا مثل ووترجيت يستطيعون إسقاط رئيس الجمهورية ، لكن هؤلاء جميعا ينسون أين يعيشون »[١٦] .

كما أن السادات كان يدرك أن الأوضاع الموروثة من الفترة السابقة ، تمكنه من التحكم في الصحافة ، وأن يحركها كما يشاء ، وأن يجعلها تسير في الخط الذي يريد لها أن تسير فيه ، ومن ثم فإن رفع الرقابة عن الصحف كان يمكن أن يضفي على نظام حكمه قدرا من الشرعية دون أن يشكل ذلك أية خطورة على النظام .

وقد تزامن مع قرار السادات برفع الرقابة إقالة محمد حسنين هيكل من الأهرام ، وهذا القرار يمكن أن يؤكد للجميع أن السلطة بإمكانها في أي وقت أن تمارس هذا الأسلوب مع كل من يحاول أن يختط لنفسه طريقا آخر غير ما تريده السلطة ، وبصرف النظر عن الأسباب التي أدت إلى إبعاد هيكل عن الأهرام ، إلا أن هذا الإبعاد هو في حد ذاته استمرار لخط السلطة في إرهاب الصحفيين .

كما تزامن قرار رفع الرقابة أيضا مع قرار السادات بالإفراج عن مصطفى أمين إفراجا بالرغم من أن هناك ما يؤكد أن السادات نفسه كان مقتنعا ببراءة مصطفى أمين ، و ما يثير التساؤل عن مبرر استخدام مثل هذا الإفراج الصحي بدلا من إعلان براءته .

ولكن ما مدى الحرية التي تمتعت بها الصحافة المصرية عقب قرار رفع الرقابة عن الصحف في عام ١٩٧٤ ؟ يؤكد الكثير ممن تناولوا هذه الفترة أن الصحافة قد مارست

حرية التعبير ، وأنها قد أدارت مناقشة حرة حول بعض القضايا مثل الديموقراطية وسياسة الانفتاح ، كما ظهرت مقالات تنتقد النظام خلال العامين التاليين لرفع الرقابة ، وقد مارست الصحافة نوعين من النقد خلال تلك المرحلة : **أولهما** يدخل في إطار الحوار الشامل حول تقييم تجربة عبد الناصر وسياساته ، وهو نقد شجعته القيادة والنخبة ووظفته لصالحها ولصالح سياستها ، أما الوجه الآخر من النقد فهو ترجمة للوظيفة الرقابية التي تقوم بها الصحافة في النظم الديموقراطية ، فقد انطلقت الصحف القومية إلى توجيه انتقادات حادة لجوانب القصور والخلل في الحكومة والجهاز الإداري والمرافق ، وناقشت الصحافة أزمات الإسكان وارتفاع الأسعار وسوء حالة المرافق والتعليم والبيروقراطية .

ولكن مع ذلك فإنه من الواضح أن النظام لم يحتمل هذا القدر من الحرية التي تمتعت بها الصحف المملوكة للاتحاد الاشتراكي ، والتي نتج عنها توجيه النقد للنظام ، وبالتالي فقد بدأ السادات بعد شهرين فقط من رفع الرقابة في اتهام الصحافة بالبلبلة ويهدد بإعادة الرقابة ، حيث قال السادات في خطابه بالاسكندرية في أبريل ١٩٧٤ « أما بتبلبلكم الصحافة ... ما هو ده اللي أنا عايز أقوله ياولادي ... أمال حتشيلوا الراية ازاي لما كل حاجة تهزكم وتطلعكم وتخليكو تتبلبوا ... انتم حصل لكم إثارة متعمدة .... انتم دوختوني ... يعنى أرجع الرقابة على الصحافة »[١٧] .

وهذا يعني أن السادات قد هدد بإعادة الرقابة على الصحف ، قبل مرور شهرين على رفعها ، وأنه كان يعتبر أن رفع الرقابة هو منحة منه يستطيع استردادها في أي وقت ، وليس إجراء يحتمه الدستور .

ثم وضح ضيق السادات بالصحافة حيث تكرر نقده لها واتهامها بالإثارة والتشكيك وتشويه صورة البلد ، كما ردد السادات أكثر من مرة في خطاباته قصة تقول « إن سفيرا أجنبيا ذهب إلى وزير الخارجية وقال له : متى ستقوم الثورة عندكم ؟ فقال له ثورة إيه ؟ قال له والله لما بأقرأ جرائدكم بأحس أنه فيه تعبئة وتسخين كامل لثورة مقبلة لأن مافيش في جرائدكم إلا سلبيات وأخطاء ورشاوي وجرائم البلد مافيهاش أي إنجاز »[١٨] ، وقد جمع السادات الصحفيين في رأس التين بالاسكندرية وروى بنفسه ما قاله في هذا الاجتماع مرتين حيث قال في خطابه إلى الأمة في ٥ فبراير ١٩٧٧ : « جمعت الصحفيين من ثلاث سنين وقلت لهم عيب أنا مش عايز أرجع في حرية الصحافة ، ولن

أرجعها أبدا ، وما رجعتهاش ، ولكن المسألة مش كده ، كل شئ في البلد زفت ... كله رشاوي ... كله سمسرة ... كله ..... »[١٩] .

والقصة التي ساقها السادات ، وما قاله للصحفيين في رأس التين توضح ما يلي :

١ ـ إن النظام قد ضاق بنقد الصحافة له عقب قرار رفع الرقابة ، وإنه كان يريد، لها أن تسير داخل إطار محدد لا تتجاوزه ، وأنه لا يسمح لها بانتقاد النظام ، وأنه في حالة خروجها عن هذا الخط فإن التهديد بإعادة الرقابة يرتفع .

٢ ـ إنه من الممكن أن تكون القصة التي ذكرها السادات حول السفير الأجنبي قد سربتها له بعض القوى التي استغلت الانفتاح الاقتصادي لتحقيق مكاسب غير مشروعة ، والتي تخشى حرية الصحافة ، وذلك بغرض تخويفه من حرية الصحافة ، وإمكانية قيام ثورة على نظامه نتيجة لها .

ولكن هل رفعت الرقابة بالفعل ؟ إن الرقابة التي رفعت هي الرقابة المباشرة على الصحف بمعنى وجود رقيب مقيم داخل الجريدة تعرض عليه المواد المعدة للنشر وله حق الموافقة على هذه المواد أو رفضها ، ومع ذلك فإن « مكتب الرقابة على الصحف قد ظل موجودا وقد كان الصحفيون يسمونه تندرا مكتب حرية الصحافة لأنه هو الذي يصدر التعليمات الشفوية إلى رؤساء التحرير »[٢٠] .

كما بدأ السادات إجراء تغييرات متتابعة في مجالس إدارات الصحف ورؤساء تحريرها ، وكان الهدف من هذه التغييرات المتتابعة ضبط مسار الصحافة داخل الإطار الذي يريده السادات أي بمعنى آخر ، إقامة رقابة ذاتية يتولاها رئيس التحرير بنفسه ، وقد كان أهم هذه التغييرات تلك التي جاءت عام ١٩٧٦ حيث تم « عزل بعض رؤساء التحرير من مناصبهم والإبقاء على ما هو على استعداد بغير توجيهات أو تعليمات لإخضاع بعض الآراء لرقابة (منه فيه) »[٢١] .

هناك من يرى أن النظام قد بدأ ينقلب على شعار حرية الصحافة ، الذي أعلنه ، ويعود إلى استخدام الوسائل التي تكفل له السيطرة الكاملة على الصحافة عقب مظاهرات ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ ، وإن « السادات كان جادا في إعطاء الحرية للصحافة حتى جاءت هذه المظاهرات التي دفعت السادات إلى اتخاذ إجراءات عنيفة ضد الصحافة »[٢٢] وهذا الرأي

صحيح إلى حد كبير فقد أدت مظاهرات الطعام في ١٨ و١٩ يناير إلى اهتزاز شرعية النظام، وهددت استمراريته مما أدى إلى اتجاه السلطة إلى العمل على السيطرة على الصحافة بشكل كامل ، ولكن هناك الكثير من الأدلة أيضا على أن النظام قد انقلب على حرية الصحافة قبل الانتفاضة الشعبية في يناير ١٩٧٧ ، وبالتحديد منذ عام ١٩٧٦ حين قام بإجراء تعديلات في مجالس إدارات الصحف ورؤساء تحريرها مستهدفا التأكيد على أن بيده وحده استمرار هؤلاء الرؤساء ، وأن بقاءهم مرهون بأداء دور محدد في الترويج لقرارات السلطة ، وحذف أية آراء لا تسير في الخط الذي تريده هذه السلطة .

ولقد قام رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير الذين قام السادات بتعيينهم في مارس ١٩٧٦ بالدور الذي أراد لهم النظام أن يقوموا به بفرض الرقابة غير المباشرة على الصحف من خلال حذف بعض أجزاء من المقالات لبعض الكتاب ، ومنع نشر بعض المقالات ، وحرمان بعض الصحفيين من العمل وعدم إسناد أي عمل إليهم . ويصف مصطفى أمين هذه الرقابة غير المباشرة بأنها « كانت أشد وأقسى وأمر من الرقابة المباشرة » وبالفعل فإن ذلك كان صحيحا ، فلقد « أصبح الرقيب جزءا من شخص ووجدان رئيس التحرير ، ذلك أن رئيس الدولة هو الذي يعين رؤساء التحرير ، تماما كما يعين وزيره الرقباء ، ويجمع رئيس تحرير الصحيفة القومية مع الرقيب خاصية أن رأي قارئ واحد فقط ، بل ما يعتقد أنه رأي هذا القارئ ، هو الفيصل في تقرير ما هو صالح للنشر »[٢٤] .

كما شن السادات هجوما عنيفا على الصحافة في مارس ١٩٧٦ متهما إياها بالإثارة وتشويه صورة البلد ، وأنه لا تكتب عن الانجازات وتكتفي بالكتابة عن السلبيات ، كما بدأ يهاجم الملكية الفردية للصحف ، لكنه ظل يردد تمسكه بحرية الصحافة ، والتفاخر بأنه هو الذي رفع الرقابة عن الصحف ، بالرغم من أن الرقابة قد عادت بالفعل من خلال اختيار رؤساء للتحرير يتمتعون بثقة النظام ، واستخدامهم لفرض رقابة ذاتية على الصحف .

كما أن النظام لم يكف عن استخدام الإجراءات الإرهابية ضد الصحفيين ، ومن أمثلة ذلك ، اعتقاله أربعة صحفيين في يناير ١٩٧٥ هم بدوي محمود ، وصافيناز كاظم ورشدي أبو الحسن وصلاح عيسى على ذمةالتحقيق معهم في بعض القضايا السياسية وتم الإفراج عنهم بعد أن ثبت عدم وجود أدلة لإدانتهم .

كما استخدم النظام أسلوب تجميد الصحفيين عن العمل ومنعهم من الكتابة ، حيث

قام بنقل عدد من صحفيي مؤسسة التحرير من العناصر اليسارية والناصرية إلى مؤسسات أخرى ، كما قام السادات بإصدار أمر بمنع جلال الدين الحمامصي من الكتابة ، ويروي موسى صبري أن « السادات قد اتصل به عقب صدور كتاب حوار وراء الأسوار ، وقال له بلهجة الآمر :جلال الحمامصي يتوقف عن الكتابة ابتداء من اليوم ، ولا يتوجه إلى مكتبه ويرسل إليه مرتبه »[٢٥] .

كما قام النظام بتحويل مجلة الكاتب التي كان يرأس تحريرها أحمد عباس صالح من منبر فكري سياسي ثقافي إلى مجلة أدبية برئاسة تحرير وكيل وزارة الثقافة ودون مجلس تحرير . أو بمعنى آخر إغلاقها وإصدار مجلة أخرى بديلة هي مجلة الثقافة .

وبالرغم من استمرار السادات في التفاخر بأنه قد أطلق حرية الصحافة ، ورفع الرقابة عن الصحف، فإنه من الواضح إن الشعب لم يكن راضيا عن الصحافة، وأنه يريد حرية صحافة حقيقية يمكنها أن تقوم بأداء حقه في المعرفة والتعبير عنه بشكل حقيقي ، وقد ظهر ذلك واضحا من الهتافات التي رددتها الجماهير في انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ، فقد كان من بين هذه الهتافات « يا أهالينا يا أهالينا أدى مطالبنا وأدى أمانينا ، أول مطلب ياشباب حق تعدد الأحزاب ... تاني مطلب ياجماهير حق النشر والتعبير ، ثالث مطلب يا أحرار ربط الأجر بالأسعار »[٢٦] .

ونتيجة لأن هذه الانتفاضة الشعبية قد هزت شرعية النظام وكشفت حقيقته ، فقد وصفها النظام بأنها كانت « انتفاضة حرامية » ، وبدأ في تحميل مسئولية هذه الانتفاضة الشعبية لليسار والصحافة ، وعقب ذلك بدأ السادات في طرح فكرة تحويل الصحافة إلى سلطة رابعة ، وذلك بهدف تكريس سيطرة السلطة عليها بشكل تام ، حيث قال السادات في حديثه لجريدة عكاظ السعودية : « إن الصحافة كانت إحدى الوسائل التي عبأت وشحنت لما جرى ، لأنه في وقت من الأوقات وكانت البلد كلها سلبيات وليس فيها إيجابيات لعلهم يأخذوا من هذا درساً لتصحيح المسيرة وقيام المؤسسة الرابعة أو السلطة الرابعة للدولة وهي سلطة الصحافة »[٢٧] .

كما أوضح السادات في أكثر من خطاب أن الهدف الأساسي من الفكرة التي طرحها بتحويل الصحافة إلى سلطة رابعة هو زيادة سيطرته عليها ، ومنع الصحفيين المعارضين له من العمل بالصحافة ، حيث قال السادات : « وبمناسبة سلطة رابعة بالتأكيد انتقال

الصحافة إلى الوضع بتاع سلطة رابعة ، لازم تأخذ كل قوتها ومهامها ، وده مش انتقاص بل بالعكس ده أحنا بنكرمها ونحطها سلطة رابعة ، وكل من لا يليق أن يكون في هذا المكان لاداعي لوجوده علني ومناقشة حرة قدام الناس كلها »[٢٨] .

ومن ثم ، فقد بدأ السادات يخطط لإصدار تشريع يضمن له السيطرة بشكل كامل على الصحافة ، وشطب أو نقل الصحفيين المعارضين له منذ عام ١٩٧٧ ، حيث أكد أن « هذا التشريع سوف يعرض على مجلس الشعب خلال دورة عام ١٩٧٧ »[٢٩] .

وفي محاولتها لتقييد حرية الصحافة ، قامت السلطة بتقديم مشروع لقانون الصحافة قدمه عبد المنعم الصاوي وزير الإعلام لكن مقاومة الصحفيين لهذا المشروع اضطرت السلطة إلى سحبه .

كما قامت السلطة بمواصلة استخدام إجراءاتها الإرهابية ضد الصحافة ، عقب مظاهرات ١٨ و١٩ يناير ، وكان أعنف هذه الإجراءات إغلاق مجلة الطليعة اليسارية التي كانت تصدر عن مؤسسة الأهرام ، وكانت الطليعة في ذلك الوقت هي المنبر الإعلامي الشرعي الوحيد المعبر عن فكر اليسار ، وقد كان السادات قبل مظاهرات ١٨ و١٩ يناير « دائم الشكوى من مجلة الطليعة ومن ماركسيتها الصريحة ، وكان يضغط على أحمد بهاء الدين بطريق مباشر أو غير مباشر لتصفيتها ، ويروي أحمد بهاء الدين أنه قد قال للسادات إن هذه مجلة قد قرر الاتحاد الاشتراكي ـ أي الدولة ـ أن يصدرها الأهرام كمنبر ماركسي صريح ، وليس هناك إلا أحد اختيارين ، إما أن تبقى هكذا ما دامت سياسة الدولة تسمح بوجود هذا المنبر، وإما أن يصلني خطاب من رئيس الاتحاد الاشتراكي غدا بإغلاقها، وسوف أغلقها تنفيذا لقرار مالك المؤسسة ، وقد كان من أساليب السادات المفضلة ألا يخوض بعض المعارك بنفسه ، بل بوسائل أخرى ، وحالة مجلة الطليعة نموذج لهذا الأسلوب ، فهو لا يريد أن يصدر قرارا صريحا بإغلاقها ، ولكنه يريد من المسئول عن المؤسسة أن يدخل في معارك جانبية مع مجلة الطليعة تنتهي إلى إغلاقها »[٣٠] .

وقد جاءت الفرصة لإغلاق مجلة الطليعة عقب مظاهرات ١٨ و١٩ يناير ، حين وصفت المجلة المظاهرات بأنها انتفاضة شعبية ، وكان يوسف السباعي يشغل منصب رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام ، فقام بتنفيذ خطة السلطة بإثارة منازعات شكلية انتهت بإغلاق المجلة وتحويلها إلى مجلة الشباب وعلوم المستقبل .

أما بالنسبة للصحف الأخرى التي يملكها الاتحاد الاشتراكي (الصحف القومية) فقد قامت السلطة بتشديد سيطرتها عليها ونتيجة لذلك ، فقد اختفت في صحف الشهور التالية لأحداث يناير مقالات الرأي التي حفلت قبل تلك الأحداث بنقد الممارسة الديموقراطية وسلوك حزب الأغلبية ، واختفت بيانات المعارضة ، وتحولت صفحات الرأي إلى الهجوم على خصوم السادات ، كما شن السادات حملة ضخمة على الوجود اليساري في أجهزة الصحافة والإعلام ، ودعا الصحفيين إلى تطهير صفوفهم من العناصر اليسارية داخلهم ، وأعقب ذلك منع عدد كبير من الصحفيين اليساريين من العمل داخل مؤسساتهم الصحفية ، وقد اتجه عدد كبير من الصحفيين الذين أوقفوا عن العمل إلى السفر خارج مصر والعمل في الصحف والمجلات العربية ، وممارسة انتقاداتهم من هناك ، مما سبب في مرحلة تالية الكثير من التوترات بين السادات والصحفيين .

وقد جاء تطور آخر كان له نتائجه السلبية على حرية الصحافة ، هو مبادرة السادات بزيارة إسرائيل في نوفمبر ١٩٧٧ ، فقد أسهمت هذه المبادرة، وما أعقبها من خطوات لعقد تسوية سلمية مع إسرائيل في زيادة القيود على حرية الصحافة ، فالأمر الواضح أن السادات لم يكن ليتقبل أي نقد لهذه المبادرة ولخطواته للصلح مع إسرائيل ، وكان يريد تصوير الأمر على أنه ليس هناك أية معارضة شعبية لهذا الصلح ، بالرغم من أن هذا يتنافى مع الحقيقة التي برزت واضحة من خلال معارضة النقابات المهنية وقطاعات كبيرة من الشعب المصري لهذه المبادرة ، وما تمخض عنها من صلح ، وكان الحل بالنسبة للسادات هو زيادة السيطرة على الصحافة لمنعها من التعبير عن الاتجاهات المعارضة لمبادرته .

وقد بدأ مكتب الرقابة على الصحف في ممارسة نشاطه بشكل كبير ، من خلال توجيه التعليمات إلى رؤساء تحرير الصحف ، ويروي هيكل أنه « عندما ألقى السادات خطابه في مجلس الشعب يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٧ ، وفي نهايته قال : إنني مستعد أن أذهب إلى أقصى الأرض ، حتى إلى الكنيست نفسه لكي أتحدث للإسرائيليين في عقر دارهم عن رغبتنا في السلام ، وقد ظن رئيس الوزراء ممدوح سالم في ذلك الوقت أنها مبالغة خطابية ، فأصدر تعليماته إلى مكتب الرقابة على الصحف بطلب عدم إبراز هذه العبارة في العناوين أو المقدمات التي توضع لخطاب الرئيس ، لكن السادات كان منتبها ، فلم ينم إلا بعد أن اطلع على الطبعات الأولى للصحف ، وأصدر تعليماته غاضبا معاكسة لتعليمات رئيس

وزرائه ووزير خارجيته بأن على الصحف أن تبرز إبرازا كاملا ما يعتبره هو أهم جزء في خطابه »[٣١] .

كما أن وسائل الإعلام الغربية قد ساهمت إلى حد كبير في زيادة إعجاب السادات بنفسه ، ومن ثم زيادة ديكتاتوريته التي عبرت عن نفسها في زيادة تحكمه في الصحافة ، فقد « دخل السادات مرحلة التصور بأن صفة الزعامة التي اكتسبها بعد المبادرة تعطيه الحق في التعامل مع كل صحفيي العالم بنفس الأسلوب الذي يتعامل به مع صحفيي مصر، فقد تعود على دعوة رؤساء المؤسسات الصحفية ورؤساء تحريرها وكبار العاملين بها إلى اجتماع يعقده معهم باستراحة القناطر الخيرية بين الفترة والأخرى لا ليطلعهم على الجديد ، أو لمناقشتهم في سياسة الدولة ، وإنما ليلقي عليهم درسا في الطاعة له ، وكان حريصا على شحنهم بجرعات من التخويف والإنذار ، حتى ولو لم تكن تصرفاتهم في حاجة إلى هذه الشحنات ، ولم يكن يتردد في مواجهتهم بقوله إنهم لا يساوون في نظره إلا الملاليم ، ومما كان يزيد في جبروته وسيطرته على الصحافة هو أن هذا الجمع من الصحفيين كانوا يعدون هذا القول من رئيس الدولة تواضعا منه ، وتبسطا معهم ، ولهذا كان رد فعلهم لهذا هو إغراق صالة الاجتماع بالضحك ، إن لم يمزجوه بعاصفة من التصفيق »[٣٢] .

وساهم عدد كبير من الصحفيين المصريين في زيادة ديكتاتورية السادات ، خاصة أولئك الذين احتلوا مناصب عليا في المؤسسات الصحفية ، وكانوا يدركون إن استمرارهم في احتلال هذه المناصب يرتبط باستمرارية رضا السلطة عنهم ، وقد « ساهم هؤلاء في دفع السادات إلى المزيد من التمسك بجبروته المستمد من إعجاب العالم الغربي به ، فكان إذا حاول كاتب مصري التلميح إلى الفساد السائد في البلاد انبرت الصحف القومية لتهاجم الذين يسيئون إلى زعامة يتحدث عنها العالم بأحسن الصفات ، وتكاتفت الصحف لتتصدى لهم بالاتهامات التي قد تصل إلى حد العمالة والخيانة ، وتلتقط هذه الصحف من أقوال زعماء الغرب وصحافته كلمات التمجيد للسادات ، وتساءل ألم تدركوا بعد عمق ما حققه لنا الزعيم العملاق من سمعة دولية »[٣٣] .

ونتيجة لإدراك السادات بالرغم من سيطرته الكاملة على الصحافة واستخدامها في تبرير وترويج قراراته ، أن هناك قوى وطنية تعارض خطواته للصلح مع إسرائيل ، وأنه من غير المنطقي أن يتخلى كل الصحفيين المصريين عن كل ما دافعوا عنه طوال حقبة طويلة من

الزمن فجأة ، ويتجهون جميعا إلى التأييد المطلق للصلح مع إسرائيل ، وإنه لابد أن تكون هناك معارضة واسعة بين الصحفيين لهذا الصلح ، فإنه قد سعى إلى تحصين اتفاقيات كامب ديفيد ضد أى نقد وذلك من خلال تطبيق عملية العزل السياسى على معارضى هذه الاتفاقيات ، كما قام « بتعديل المادة (١١) من قانون مجلس الشعب ، وبمقتضى هذا التعديل أصبح نقد معاهدة السلام أو إبداء رأي معارض لها جريمة جنائية يعاقب عليها القانون بالحبس والغرامة ، بالإضافة إلى عقوبة تبعية هي الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية »[٣٤] .

كما أن السلطة لم تكتف بإبعاد المعارضين لمبادرة السلام واتفاقيات كامب ديفيد ، ومنعهم من الكتابة ، بل إنها عملت على محاولة إجبار بعض الصحفيين لإعلان تأييدهم لاتفاقيات كامب ديفيد ، أو منعهم من الكتابة إذا لم يعلنوا تأييدهم لها ، كما حدث مع أحمد بهاء الدين وكامل زهيري ، فقد لجأ أحمد بهاء الدين إلى الكتابة عن الثقافة ، ولجأ كامل زهيري إلى تناول موضوع الصراع العربي الإسرائيلي في عموده من ثقب الباب من خلال منظور تاريخي يوضح طبيعة هذا الصراع ، ونتيجة لذلك فقد غضب السادات ، وقال إن أحمد بهاء الدين يهرب ويتحدث عن الثقافة ، وكامل زهيري إما مع كامب ديفيد أو ضدها فإذا كان ضدها فليس له مكان عندنا ، وفور الاجتماع الذي قال فيه السادات ذلك أبلغ محمد الحيوان كامل زهيري الذي رد بأنه لا يستطيع تغيير موقفه ، وقد اضطرت السلطة كامل زهيري إلى التوقف عن الكتابة نتيجة قيام محسن محمد بحذف أجزاء من عموده ، مما أدى إلى تغيير المعنى ، فاحتج كامل زهيري على ذلك وطلب نشر تصحيح لكن محسن محمد رفض ذلك . لقد كان السادات يرى أن هناك كتّابا يجب أن يؤيدوا كامب ديفيد ، وإما أن يتوقفوا عن الكتابة .

هناك عامل آخر ساهم أيضا في زيادة سيطرة السلطة على الصحافة ، هو ظهور حزب الوفد ، ووضوح أنه مازال يتمتع بشعبية كبيرة على غير ما تم تصويره منذ قيام ثورة يوليو ، وكانت وضوح شعبية الوفد من ناحية ، واهتزاز شرعية نظام السادات يهدد بأن تؤدي التجربة الديموقراطية في النهاية إلى عملية تغيير للسلطة ، وأن ظهور الوفد قد قلب حسابات السلطة في جعل التجربة الديموقراطية مجرد ديكور ، ومن ثم فقد اتجهت السلطة إلى تقييد هذه التجربة أو إلغائها بشكل فعلي من خلال عملية العزل السياسي ، والتي

أجبرت حزب الوفد على حل نفسه ، وأجبرت التجمع الوطني التقدمي الوحدوي على تجميد نشاطه ، وقد قامت السلطة باستخدام الصحف ، لشن هجوم عنيف على اليسار وعلى حزب الوفد .

ويروي موسى صبري رواية ذات دلالة هي أنه بعد ظهور حزب الوفد كتب مصطفى أمين في الموقف السياسي بأخبار اليوم بعنوان « مرحبا بالوفد » وقد غضب السادات وأمر موسى صبري أن يبلغ مصطفى أمين « بأن أمامه خيارين ، إما أن يكتب سلسة في أخبار اليوم مثل سلسلة « كيف ساءت العلاقات بين القصر والوفد » التي هاجم فيها سياسة الوفد وفساد حكمه ، وإما أن يترك مكتبه في أخبار اليوم ويجلس في بيته مستريحا ، ويصل إليه مرتبه حتى باب بيته »[٣٦] .

وهكذا فإن السلطة لم تكتف بأن تمنع نشر أية معارضة لقراراتها ، أو منع المعارضين من الكتابة ، ولكنها عملت على إجبار الصحفيين على الكتابة بأسلوب يأباه ضميرهم ، وفي حالة امتناعهم عن الكتابة بهذا الأسلوب ، فإن السلطة تقوم بمنعهم من الكتابة .

وكان من نتائج ذلك أن هاجر الكثير من الصحفيين المصريين وبدأوا يهاجمون السادات ونظامه في الصحف العربية والأجنبية ، وهو الأمر الذي كان أحد أهم أسباب التوتر الذي نشأ بين السلطة والصحفيين ، فقد هاجم السادات بعنف الصحفيين المصريين الذين يعملون بالخارج ، ووصفهم بأنهم خونة يتلقون الأموال لكي يهاجموا مصر .

وقد اختط النظام طريقين لمعالجة هذا الموضوع ، كان الأول هو استدعاؤهم للتحقيق معهم ، أمام المدعي العام الاشتراكي ، وقد بدأ النظام هذه المحاولة في مايو ١٩٧٨ ، حيث صرح المستشار أنور حبيب أن « التحقيق سوف يشمل ٣٤ كاتبا وصحفيا يعملون في الخارج ضد الأهداف الوطنية للشعب المصري ، ويهددون سلامة الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي في مصر »[٣٧] .

كما استدعى المدعي العام الاشتراكي في أكتوبر ١٩٨٠ ١٠٢ صحفيا مصريا بالخارج قيل إنهم يكتبون مناهضة لنظام الحكم في مصر .

وقد اتضحت أزمة النظام وحيرته في البحث عن نصوص قانونية تدين هؤلاء الصحفيين وقد حاولت السلطة استخدام قانون العقوبات حيث صرح أنور أبو سحلى وزير العدل أن

الوزارة تدرس خضوع أعمال الصحفيين المصريين في الخارج لطائلة قانون العقوبات .

كما كانت حيرة النظام واضحة في تصور كيفية إعادة هؤلاء الصحفيين إلى مصر لمحاكمتهم ، وقد تطوع المدعي العام الاشتراكي بتهديد هؤلاء الصحفيين بأنه يمكن إحضارهم بواسطة الانتربول في حالة رفضهم العودة ، كما يمكن سحب جوازات سفرهم فضلا عن الجنسية المصرية ذاتها .

ولكن من الواضح أن النظام قد فشل في التوصل إلى أي حل لإعادة الصحفيين العاملين بالخارج إلى مصر ومحاكمتهم ، ومن ثم فقد لجأ إلى أسلوب آخر هو الاتصال بهؤلاء الصحفيين لتخييرهم بين العمل في الصحف المصرية ، وبين الكتابة في الصحف العربية والأجنبية ، وإنه في حالة اختيارهم للعمل في الصحف المصرية فإن النظام لن يتعرض لهم.

كما أعلن السادات أثناء احتفال نقابة الصحفين بمرور ٤٠ سنة على إنشائها ، في ٣١ مارس ١٩٨٠ أنه سيعفو عمن يعود من الصحفيين المصريين العاملين في الخارج ، إذا عادوا قبل ١٥ مايو ١٩٨١ ، وبعد ذلك ستتخذ إجراءات ضد الذين يواصلون حملاتهم ضد مصر ، وقد قام صلاح جلال نقيب الصحفيين بعدة رحلات عمل لبعض الدول التي يعمل بها هؤلاء الصحفيون في محاولة لإقناعهم بالعودة إلى مصر .

ولكن من الواضح أن هذا العفو لم يكن سوى فخ نصب لهؤلاء الصحفيين فبعد توجيه نداءات من السادات والمجلس الأعلى للصحافة والنقابة والنقيب للصحفيين المصريين العاملين بالخارج يناشدونهم العودة والعمل في مصر ، فإن من عاد منهم إما اعتقل بمجرد وصوله مثل فهمي حسين مدير تحرير روز اليوسف السابق ، وإما رفضت السلطة إعادته إلى عمله ، مثل سعد التائه .

ولم يقف الأمر عند حد الصحفيين العاملين بالخارج ، بل حاولت السلطة منع الصحفيين الموجودين في مصر والذين يكتبون لصحف عربية وأجنبية من العمل ، والتحقيق معهم بدعوى الإساءة لمصر ، وقد قام النظام ، بتقديم ١٠ صحفيين يعملون في مصر ويرسلون أخبارا ومقالات إلى الصحف ووكالات الأنباء في الخارج ، للتحقيق معهم أمام المدعي العام الاشتراكي[٣٨] . وقد حقق مع هؤلاء الصحفيين حول آرائهم ومعتقداتهم ، وصدر قرار بمنع بعضهم من السفر خارج البلاد[٣٩] .

أما الطريق الثاني الذي اختطه النظام لمعالجة مشكلة الصحفيين المصريين العاملين بالخارج والصحفيين الذين يرسلون مقالاتهم إلى صحف بالخارج من مصر ، فكان مطالبة نقابة الصحفيين بشطب هؤلاء من الجدول ، لكن النقابة رفضت ذلك على أساس أن النقابة سيدة جدولها .

وقد دفع ذلك السادات إلى محاولة تصفية نقابة الصحفيين وتحويلها إلى ناد اجتماعي، وكان السادات قد دفع صوفي أبو طالب إلى إعلان هذه الفكرة ، حيث صرح في ٢٢ يونيو ١٩٧٩ لجريدة الأهرام بأن النقابة لن يكون لها نفس الكيان القائم ، وأن المجلس الأعلى للصحافة سيأخذ منها حق القيد وحق التأديب . وأن النقابة في ظل التغييرات الجديدة لن تزيد عن كونها ناديا اجتماعيا للصحفيين مثل نادي القضاة ، كل دورها تقديم الخدمات والرحلات وأوجه النشاط لأعضائها العاملين والمعاشات لأعضائها المتقاعدين .

وقد أوضح السادات في اجتماعه بالصحفيين في أغسطس ١٩٧٩ ، وفي لقاءات تالية أن غايته من إلغاء نقابة الصحفيين هو إسقاط أسماء معارضيه من الصحفيين المسجلين في جدول النقابة والذين تضفى عليهم عضويتهم في النقابة حماية مهنية في مواجهة السلطة ، كما اتهم السادات نقابة الصحفيين بالتقاعس عن محاسبة الصحفيين المصريين العاملين بالخارج أو إثارة المسئولية إزاءهم .

لكن كفاح الصحفيين من خلال نقابتهم خاصة بعد فوز كامل زهيري بمنصب النقيب خلال انتخابات عام ١٩٧٩ ، بالإضافة إلى تضامن القوى الوطنية مع الصحفيين مثل نقابة المحامين التي أصدر مجلسها في مايو ١٩٨٠ بيانا رفض فيه بشده الاتجاه إلى إلغاء نقابة الصحفيين وتحويلها إلى ناد ، قد اضطر السلطة إلى التراجع عن هذا الاقتراح .

ولكن مع ذلك فإن السلطة قد لجأت إلى بديل آخر هو محاولة السيطرة على نقابة الصحفيين من خلال التدخل في انتخابات النقابة التي تمت في مارس ١٩٨١ ، لإسقاط كامل زهيري ، وإنجاح مرشح الحزب الوطني الديموقراطي صلاح جلال ، حيث ربطت السلطة بين إنجاح هذا المرشح وبين حل مشاكل الصحفيين .

وبفوز صلاح جلال ، انتهت معارضة نقابة الصحفيين لسياسة السادات ، وبخاصة فيما يتعلق بالصلح مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها الذي قامت به النقابة تحت قيادة كامل

زهيري .

الصحف الحزبية :

نشأت الصحف الحزبية نتيجة لتحول التنظيمات السياسية إلى أحزاب في نوفمبر ١٩٧٦ ، وصدور قانون الأحزاب الذي نص على إعفاء الصحف الصادرة عن الأحزاب من قيد الترخيص .

لكن السلطة قد سعت أيضا إلى السيطرة على الصحف الصادرة عن الأحزاب ، فقد كانت جريدة الأحرار هي أول جريدة تصدر عقب صدور قانون الأحزاب ، وذلك في ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ ، ويقدم الحمامصي هنا رواية ذات دلالة إذ يقول : « إن مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار قد عرض عليه منصب رئيس التحرير ، ثم طلب بعد ذلك من مصطفى أمين أن يرشح له رئيسا لتحرير جريدة الأحرار ، فقال له مصطفى أمين : ولكن الذي أعلمه أنك عرضت هذا المنصب على جلال الدين الحمامصي ، فرد زعيم المعارضة هذا صحيح ولكن المسئولين قالوا لي سيبك منه ، وهكذا أدرك زعيم المعارضة من هذا التوجيه العالي أنه ليس حرا في اختيار نوعية رئيس تحرير صحيفة حزبه ، وتلك كانت العلامة السيئة الأولى ، والتي لاتبشر بإمكانية وجود صحيفة معارضة حقا ، بل تلك كانت أولى الخطوات المؤكدة بأن المعارضة ستكون مستأنسة »[٤٠] .

وقد تم اختيار صلاح قبضايا رئيسا لتحرير جريدة الأحرار ، الذي أثبت أنه ليس الشخص الذي يمكن أن يتمتع برضا السلطة ، وقد « بدأت جريدة الأحرار تشق طريقها بسرعة وارتفعت أرقام توزيعها ، وعند ذلك تكشفت النيات الرسمية ، واتضح أن سياسة السلطة بالنسبة للمعارضة هي أنه مادام الصوت المعارض محصورا في نطاق شعبي ضيق فقد أصبح مسموحا له بالاستمرار ، أما إذا تعدى هذا النطاق المرسوم ، وارتفعت أرقام الصحيفة المعبرة عنه بحيث تصل إلى أعداد كبيرة من الشعب ، فقد وجب اتخاذ إجراءات مضادة ، تتمثل في وضع العراقيل المالية والطباعية التي تؤدي في النهاية إلى إغلاقها ، وصدرت أوامر إلى مؤسسة الأخبار ، وكانت تطبع لحزب الأحرار صحيفته الأسبوعية على مطابعها بإقامة العقبات أمام الصحيفة ، بحيث تضطر إلى التوقف عن الصدور ، واستطاعت المؤسسة النجاح في مهمتها ، وأنذرت الصحيفة في ٣٠ أغسطس ١٩٧٨ بأن المؤسسة غير مستعدة لاستمرار طبعها ، وحاول مصطفى كامل مراد الالتجاء إلى الدكتور مصطفى

خليل الأمين العام للاتحاد الاشتراكي كي يذلل له هذه العقبات ، فكان رده أنه مستعد لذلك إذ ما تلقى تعليمات بذلك من الرئيس السادات ، فاجتمع بعد ذلك مصطفى كامل مراد مع السادات ، ورضى زعيم المعارضة بإغلاق الصحيفة ـ مؤقتا ـ على أن تعود في وقت لاحق ، وبدأ يحدث الحزب تغييرات جذرية في جهاز تحريرها ، ويستبدل رئيس التحرير صلاح قبضايا بآخر .

وهكذا عادت « الأحرار » في مايو ١٩٧٩ إلى الصدور ، ولكن برئيس تحرير جديد هو محمد الغلبان ، وقد اتضح بعد ذلك أنها قد سارت في إطار الخط المرسوم من قبل السلطة للصحافة ، واقتصرت معارضتها على الجوانب الهامشية لسياسات النظام .

أما جريدة « الأهالي » التي صدرت في أول فبراير ١٩٧٨ ، فإنه قد عارضت سياسات النظام بقوة ، وبخاصة تلك المتعلقة بالسلام مع إسرائيل والانفتاح الاقتصادي ، وكبت الحريات، ونتيجة لذلك فقد لاقت هذه الجريدة إقبالا حيث وصل توزيع الجريدة في شهر مايو ١٩٧٨ إلى أكثر من مائة ألف نسخة ، ويفسر حسين عبد الرازق هذا النجاح الكبير الذي حققته الأهالي بأن ذلك كانت نتاجا لتغطيتها للحقائق في قضايا ساخنة تم حجبها عن الرأي العام ، وكمثال على ذلك فإن الأهالى هي الجريدة الوحيدة التي انفردت بنشر القصة الحقيقية لعملية اغتيال يوسف السباعي في لارناكا ، وأثبتت أن الحكومة المصرية هي التي أهدرت حياة رجال الصاعقة .

وقد بدأ التهديد المباشر للجريدة طبقا لرواية حسين عبد الرازق « عقب صدور العدد الرابع الذي نشر فيه موضوع اغتيال يوسف السباعي ، حيث اتخذت السلطة قراراها بإغلاق الأهالي »[٤١] . لكنها قامت بتنفيذ مخططها لإغلاق الجريدة عقب صدور العدد السادس عشر ، حيث قال السادات : إنه كان من المفروض أن تعرض على القضاء منذ العدد الأول، لكن أنا قلت الحرية لسه غضة خليهم لعل وعسى[٤٢] .

وقد بدأت السلطة بعد ذلك سلسلة المصادرات التي تعرضت لها جريدة الأهالي ، وقد أخرجت السلطة نصوص قانون العقوبات ، وباستخدام هذه النصوص كان يتم ضبط الجريدة ، ويتم عرض الأمر على محكمة جنوب القاهرة التي كان يرأسها أنور أبو سحلي ، حيث كان يقوم بتأييد قرار المصادرة .

ويلاحظ على الحيثيات التي قدمها هذا القاضي لأحكامه بمصادرة أعداد جريدة

الأهالي ، أنها اعتمدت على اتهام الجريدة بالتحريض والإثارة ، كما تضمنت أيضا بعض التعليقات السياسية ، حيث يقول هذا القاضي في حيثيات حكمه بمصادرة عدد جريدة الأهالي المقرر صدوره في ١٩٧٨/٥/٢٤ : « إذا كانت الدولة قد أباحت للأحزاب قانونا حرية إصدار الصحف بلا إذن أو ترخيص فإن على هذه الصحف أن تقدر هذه الحرية حق قدرها لأن كل حق يقابله التزام ، والتزام الصحف في هذه الحالة أن ترعى السلام الاجتماعي خاصة في ظروف تمر فيها البلاد بأقسى فترات تاريخها ، بما يتطلب من كل مخلص لبلده أن يكون على نفسه رقيبا ، فلا ينطق ولا يكتب ولا ينشر إلا كلمة طيبة تؤتي أكلها من الخير في كل حين بإذن ربها ، ولا ينطق بكلمة هي الفتنة والإثارة والفتنة أشد من القتل »(٤٣) .

وطبقا لهذا الرأي فإن على المواطن المصري أن لاينطق أو يكتب أو ينشر كلمة إذا لم يكن متأكدا أنها طيبة تؤتي أكلها كل حين ، أو يعرضها على السلطة لكي تقرر له ما إذا كانت طيبة أم لا ، وأنه لابد أن يكون رقيبا على نفسه .

وفي حيثيات حكمه بمصادرة جريدة الأهالي في ١٩٧٨/٨/٢ قال القاضي : إن المقال المنشور بالجريدة بعنوان « ما مصير مبادرة السادات بعد أن قطعت إسرائيل بأن الأمن يعني الأرض » ، « يتضمن التشكيك في سلامة موقف رئيس الجمهورية بالمبادرة ، وإن الذين يثيروون هذا التشكيك يتناسون أين كانت مصر وشعب مصر وكيف أصبحوا ... لقد تسلم الرئيس السادات مقاليد الحكم في مصر تركة مثقلة بالديون والآثام التي لم تشهد لها البلاد مثيلا ... تسلم أنور السادات هذه التركة ، وكان في إمكانه أن يبقى في الحكم ما شاء الله ، لا يحرك ساكنا ، ولا يبذل جهدا ، وما عليه إلا أن يطلق الشعارات (لا صوت يعلو على صوت المعركة) وتحت هذا الشعار تظل المعتقلات والسجون مليئة بأعداء النظام، وتظل الحراسات سيفا معلنا على رقاب من يفكرون بإبداء رأي مخالف للنظام ، ولكن أنور السادات آثر أن يكون صادقا مع نفسه ، صادقا مع طبيعته فحمل كعادته روحه على كفه ، وخرج يواجه أخطار الداخل والخارج لينقذ أمته وشعبه ، وانتصر في المواقع انتصارا يشبه المعجزات ، فإذا ما جاء كاتب يكتب اليوم ليشكك في سلامة موقف الرجل الذي هذا شأنه ، وذلك تاريخه كان هذا الكاتب مغرضا فيما يكتب مثيرا فيما يقول ، وقوله هذا يؤدي إلى تكدير الأمن العام »(٤٤) .

ومن الواضح أن هذه الحيثيات لا يمكن أن تعتبر حيثيات قضائية صادرة من قاض مستقل ، إذ إنها حيثيات سياسية ، وطبقا لآراء هذا القاضي ، فإنه توجيه أي نقد للسادات، أو لنظامه يؤدي إلى تكدير الأمن العام .

وقد قام القاضي أنور أبو سحلي بمصادرة ٧ أعداد متوالية من جريدة الأهالي ، ثم تغير القاضي أنور أبو سحلي ، و « جاء قاض آخر هو أحمد زكي الذي رفض مصادرة العدد ٣٠ ، الأمر الذي أدى إلى أن ينتهج النظام طريقا آخر ، وكان هذا الطريق هو قيام دار التعاون بفسخ عقد طبع جريدة الأهالي بحجة أن العمال يرفضون طبع الجريدة لما تتضمنه من قضايا تتعارض وقناعاتهم القومية ، والتزامهم السياسي »[٤٤] ، وكان هذا هو الحل الذي لجأت إليه السلطة من خلال تصوير الأمر على أن العمال هم الذين يرفضون طبع الجريدة نتيجة لالتزامهم السياسي الذي يتعارض مع ما تنشره الأهالي !

أما بالنسبة لجريدة « الشعب » التي صدرت في مايو ١٩٧٩ ، فقد تحكمت فيها عدة عوامل أولها نشأة حزب العمل الاشتراكي حيث دفع السادات بعدد من أعضاء حزبه على رأسهم محمود أبو وافية للانضمام لحزب العمل لاستكمال النصاب القانوني لإنشاء الحزب، وذلك بغرض أن يضمن ولاء حزب العمل له ، أو ليكون حسب تعبيره «معارضتي المخلصة » ، ولكن سرعان مادبت الخلافات بين هذه المجموعة الساداتية ، والأعضاء الأساسيين لحزب العمل ، ودخلت الحزب وجوه جديدة مثل الدكتور محمد حلمي مراد ونتج عن « هذه الخلافات توقف جريدة الشعب لمدة محدودة عام ١٩٨٠ ، وكان محمود أبو وافية قد اعترض على نشر مقالات محمد حلمي مراد بحجة أنه ليس عضوا بالحزب ، ورفض رئيس التحرير حامد زيدان ذلك، وأمام ضغوط أبو وافية اضطر إبراهيم شكري إلى إرسال رسالة إلى موسى صبري رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم بالتوقف عن طبع جريدة الشعب كوسيلة لتخطي عملية ضغوط أبو وافية على الحزب ، وحتى لا يحدث انقسام في الحزب »[٤٦] .

ولكن بعد خروج هذه المجموعة الساداتية من حزب العمل ، لم يعد الحزب كما أراده السادات ، بل بدأ يمارس نشاطا حزبيا حقيقيا ، وانضمت إليه عناصر جديدة ، وبدأت جريدة الشعب « تقوم بدور نشيط بتوجيه رئيس تحريرها حامد زيدان ، وبرزت في صفحاتها ثلاث مقالات ثابتة لثلاث من الشخصيات حظيت كتاباتها باهتمام كبير هم فتحي رضوان

ومحمد عصفور وحلمي مراد ، وقد بدأت كتابات حلمي مراد تضايق السادات حيث تناول بعض الموضوعات الحساسة منها (وضع سيدة مصر الأولى) ، و (الطابع الإرهابي لنظام السادات) ، كما كان من أبرز مقالات فتحي رضوان مقال بعنوان (العتقاء) أدى إلى غضب السادات غضبا عارما ، فقد علق فتحي رضوان على ما كان يردده السادات من أنه أعطى الشعب المصري حريته ، وأتاح له فرصة ممارسة الديموقراطية ، وكان مفاد تعليقه أن الناس ولدوا أحرارا ، ولم يتلقوا حريتهم منحة من أحد ، وبدأ غضب السادات على حزب العمل يظهر يوما بعد يوم ، وتكرر اتهامه لحزب العمل بالجحود ، وبدأت المشاكل تحيق بحزب العمل بما في ذلك المشاكل المالية لإصدار الجريدة » .

كما كرر السادات في أكثر من خطاب أن جريدة حزب العمل الاشتراكي يتم تمويلها من أموال الدولة ، وذكر مرة أخرى أنه يتم تمويلها من أموال الاتحاد الاشتراكي التي يملكها ويشرف على صرفها مجلس الشورى ، فما هي حقيقة ذلك ؟

يقول حامد زيدان « إن الصحف الحزبية كانت تمر بأمة اقتصادية حادة لأنها تشتري الورق من السوق السوداء بسعر ٧٥٠ جنيها للطن ، بينما يصل سعره العالمي إلى ٤٠٠ جنيه ، وتقوم الحكومة بتقديم ورق الصحف مدعوما إلى الصحف (المسماه بالقومية) بسعر ٢٥٠ جنيها للطن ، لذلك قام إبراهيم شكري بالاتصال بالدكتور مصطفى خليل سكرتير أول اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٧٩ ، وتم الاتفاق على تعويض الصحف الحزبية ، أسوة بما كان يصرف لجريدة الأحرار التي كانت تحصل على ثلاثة آلاف جنيه شهريا بواقع ٧٥٠ جنيها أسبوعيا فرق أسعار ورق الصحف للجريدة ، وقد وافق الدكتور مصطفى خليل على صرف نفس المبلغ لجريدة الشعب ، كفرق أسعار ورق الصحف ، الذي تشتريه من السوق السوداء » .

ونتيجة للاتفاق الذي عقده إبراهيم شكري مع مصطفى خليل بدأت جريدة الشعب تشتري الورق من مؤسسة أخبار اليوم ثم مؤسسة الأهرام بسعر السوق السوداء ٧٥٠ جنيها للطن . وهذا يعني أن المؤسسات الصحفية القومية قد تحولت إلى تاجر للورق في السوق السوداء بالرغم من أنها تحصل عليه مدعوما من الحكومة . أي أنها تحقق ٥٠٠ جنيه أرباحا في الطن الواحد ، وبلا شك فإن هذا إخلال بالمساواة بين المواطنين ، وزيادة في توفير الظروف لهذه المؤسسات لتحقيق عملية احتكار لسوق الصحافة .

وقد رفض موسى صبري رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم طباعة الجريدة بالمؤسسة بعد توقفها لمدة أسبوعين على إثر الخلاف الذي نشأ بين مجموعة محمود أبو وافية ، والأعضاء الأساسيين لحزب العمل ، وذلك بالاستناد إلى خطاب إبراهيم شكري الذي طلب منه فيه التوقف مؤقتا عن طباعة الجريدة ، ويقول حامد زيدان إنه « بالاتصال بكل المؤسسات الصحفية رفضت كلها طباعة الجريدة ، ولكن وافق بعد ذلك رئيس مجلس إدارة الأهرام بناء على ضوء أخضر نقله كما علمت فيما بعد وزير الإعلام وقتئذ منصور حسن إلى رئيس مجلس إدارة الأهرام » .

وقد قامت مؤسسة الأهرام باستخدام ورق الصحف في محاولة للضغط على الشعب بالرغم من أنها كانت تبيعه لها بسعر السوق السوداء ، ومع ذلك فقد استمرت الجريدة في الصدور حتى العدد ١٢٢ الذي قامت السلطة بمصادرته في أغسطس ١٩٨١ ، وأيدت محكمة جنوب القاهرة قرار المصادرة ، ثم تم إلغاؤها ضمن قرارات سبتمبر ١٩٨١ .

وكان هناك في هذه الفترة عدد من المجلات الإسلامية الشهرية مثل الدعوة والاعتصام والمختار الإسلامي ، وهي مجلات حافظ أصحابها طوال الفترة التي أعقبت ثورة ١٩٥٢ على رخصها عن طريق إصدار الأعداد القانونية التي تكفل لهم عدم سحب الرخصة .

وبالرغم من ضعف هذه الصحف نتيجة لدورية صدورها الشهرية ، إلا أن النظام قد بدأ يضيق بها نتيجة حملاتها على سياسات النظام ، خاصة فيما يتعلق بمعاهدة كامب ديفيد وتطبيع العلاقات مع إسرائيل ، لذلك بدأ السادات في توجيه التهديد إلى هذه الصحف ، وترديد مقولة أنه يسمح لها بالصدور بدون ترخيص ، وأن هذا ضد القانون حيث قال السادات للتلمساني إنني لازلت أسمح للدعوة بأن تصدر بدون ترخيص، وهذا ضد القانون، وأنا أتسامح لكنكم ذهبتم بعيدا جدا ، وأستطيع غدا إذا شئت أن أطبق القانون وأن أغلق مجلة الدعوة .

هذه هي صورة الممارسات السلطوية إزاء الصحف الحزبية أو المستقلة عن السلطة ، وهي ممارسات من شأنها أن تعوق أية تعددية حقيقية في مجال الصحافة ، بل من شأنها أن تؤدي إلى توقف الصحف التي تخرج عن سيطرة الحكومة مما يكرس عملية احتكار السلطة لوسائل الاتصال بالجماهير ، وتبعية هذه الوسائل للسلطة .

وكان من شأن كل ذلك أن يؤدي في النهاية إلى إجراءات ٥ سبتمبر ١٩٨١ ، والتي سبقها خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٨١ اعتقال أكثر من ٧٠ عضوا من أعضاء حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، كان من بينهم عدد كبير من الصحفيين وذلك بتهمة إعادة تكوين الحزب الشيوعي المصري المحظور نشاطه .

ثم قامت السلطة في أغسطس ١٩٨١ بمصادرة جريدة الشعب ، وعدد من مجلة الدعوة ، وذلك كتمهيد لقرارات سبتمبر ١٩٨١ التي أصدرت فيها السلطة عددا من القرارات كان من بينها القرارا رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٨١ الذي نص على إلغاء التراخيص الممنوحة بشأن إصدار الصحف والمطبوعات المبينة بالكشف المرفق ، مع التحفظ على أموالها ومقارها ، وقد تضمن هذا الكشف المرفق صحف (الدعوة ـ الاعتصام ـ مجلة المختار الإسلامي ـ جريدة وطني ـ مجلة الكرازة ـ جريدة الشعب) .

كما نص القرار رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٨١ على نقل ٧٠ من العاملين بالصحافة والإذاعة والتليفزيون من بينهم ٦٣ صحفيا من مؤسساتهم الصحفية إلى هيئة الاستعلامات وغيرها من الجهات الحكومية ، وقد شملت هذه الجهات الحكومية التي تقرر نقل الصحفيين إليها وزارات الري والتعمير ومصلحة الطرق والكباري .

وقد استند السادات في اتخاذ هذه الإجراءات على المادة ٧٤ من الدستور وقد استقر الفقه المصري على عدم توافر شروط المادة ٧٤ في سبتمبر ١٩٨١ ، ذلك أن الخطر الجسيم الحال الذي كان يتعين مواجهته قد انقضى وزال نهائيا قبل ثلاثة أشهر من صدور هذه القرارات ، لذلك يعتبر تطبيق المادة ٧٤ في سبتمبر ١٩٨١ غير دستوري .

وقد جاءت هذه القرارات لتحدد الجهة التي يمكن التظلم أمامها من هذه القرارات بأنها المدعي العام الاشتراكي وحده دون غيره ، ويتم البت في التظلم خلال مدة لا تجاوز ستة أشهر وذلك بالرغم من أنها قرارات إدارية عادية ، وبذلك فإن هذا يعد سلبا لاختصاص مجلس الدولة ، وسلبا لحق المواطن في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي ، وقد حكمت محكمة القضاء الإداري في أبريل ١٩٨٤ ببطلان قرارات رئيس الجمهورية الخاصة بالتحفظ على بعض المواطنين وسحب تراخيص بعض الصحف المعارضة ، وحل بعض الجمعيات .

ويلاحظ أنه بالإضافة إلى نقل الصحفيين ، وإلغاء الصحف عن طريق سحب

تراخيصها، فقد اشتملت قرارات ٥ سبتمبر على اعتقال ١٤ صحفيا من بينهم ثلاثة من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين .

وقد أوضحت معالجة الصحف المسماة بالقومية لقرارات سبتمبر ١٩٨١ مدى تبعية هذه الصحف للسلطة ، وانعدام استقلاليتها بشكل تام ، حيث أيدت جميعها بلا استثناء هذه القرارات ، بل اعتبرتها جريدة الجمهورية « ثورة جديدة » .

لقد كانت قرارات سبتمبر هي المحصلة النهائية لممارسات السلطة ورغبتها في السيطرة الكاملة على الصحافة والأحزاب ، ورغبتها في أن تكون هناك بعض الأحزاب والصحف المعارضة كمجرد ديكور للحكم دون أن تمارس هذه الأحزاب أو الصحف نشاطا حقيقيا في الاتصال بالجمهور ، والتمتع باستقلاليتها عن السلطة ، بينما كان الشعب غير راض عن هذه التجربة بشكل كامل ، فهي لا تفي بطموحه المشروع للتمتع بديموقراطية وتعددية وحرية صحافة حقيقية .

obeikandl.com

هوامش الفصل الحادي عشر

(١) خطاب السادات في ١٩٧١/٥/١٤ ، مجموعة خطب أنور السادات ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات) ، ص ٢٧٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه ، ص ٢٩١ .

(٣) حديث السادات إلى شباب الجامعات المصرية في جامعة الاسكندرية ، ٣ مايو ١٩٧٢ ، المصدر السابق نفسه ، ص ٣٠٠ .

(٤) إجابات السادات على الأسئلة والاستفسارات التي طرحها المؤتمر القومي العام ، ١٦ فبراير ١٩٧٢ .

(٥) جمال علي زهران، السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠-١٩٨١ ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٧).

(٦) أماني عبد الرحمن صالح ، م . س . ذ ، ص ٢٣٦ .

(٧) خطاب السادات في مجلس جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٧/٥/٣ ، مجموعة خطب وأحاديث السادات ، يناير ـ ديسمبر ١٩٧٧ ، (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات) ص ٢١٠ .

(٨) - Viorist . M, Egypt and Israel, Two nations and their Press, Columbia Jouralism review, May 1974 .

(٩) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، م . س . ذ ، ص ٤٣٥ .

(١٠) غالي شكري ، الثورة المضادة في مصر ، (القاهرة : شركة الأمل للطباعة والنشر ، ١٩٨٧) ص ١٥٠ .

(١١) عبد الفتاح عبد النبي ، م . س . ذ ، ص ١٩٠ .

(١٢) - Nasser . K . Munir, Op . Cit, P. 12 .

(١٣) كلمة السادات في لقائه بأعضاء المجلس الأعلى للجامعات ، ١٩٧٧/١/٣٠ ، مجموعة خطب وأحاديث السادات ـ يناير ١٩٧٧ ـ ديسمبر ١٩٧٧ ، (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات) ص ٤٣ .

(١٤) محمود العالم ، ديموقراطية للتغيير أم للتبرير والتمرير ، في إبراهيم طلعت وآخرون ، م . س . ذ ، ص ٣٦ .

(١٥) جلال الدين الحمامصي ، القربة المقطوعة ، م . س . ذ ، ص ٧ .

(١٦) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، م . س . ذ ، ص ٤٣٦ .

(١٧) خطاب السادات في مؤتمر اتحاد طلاب مصر بالاسكندرية ، ١٣ أبريل ١٩٧٤ ، المجموعة الكاملة لخطب السادات يناير ـ ديسمبر ١٩٧٤ ، (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات) ص ١٧٥ .

(١٨) انظر هذه القصة في خطاب السادات في لقائه بأعضاء المجلس الأعلى للجامعات ، ١٩٧٧/١/٣٠ ، أو خطابه إلى الأمة في ٥ فبراير ١٩٧٧ ، المجموعة الكاملة لخطب السادات .

(١٩) المصدر السابق نفسه ، وهذه الرواية مكررة في الخطابين مع استخدام بعض الألفاظ التي رأينا عدم ذكرها لأنها تخدش الحياء العام .

(٢٠) أحمد بهاء الدين ، م . س . ذ ، ص ١٧٧ .

(٢١) جلال الدين الحمامصي ، القربة المقطوعة ، م . س . ذ ، ص ١٢٢ .

(٢٢) مقابلة أجريناها مع منصور حسن ، م . س . ذ .

(٢٣) مصطفى أمين ، أفكار ممنوعة ، (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٦) ، ص ٥٨ .

(٢٤) محمد سيد أحمد ، مستقبل النظام الحزبي في مصر ، (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٤) ص ٢٠ .

(٢٥) موسى صبري ، م . س . ذ ، ص ٥٧٠ .

(٢٦) حسين عبد الرازق ، مصر في ١٨ و١٩ يناير ، (القاهرة : دار شهدي للنشر ، د . ت) ص ١١٥ .

(٢٧) حديث السادات لجريدة عكاظ السعودية ، ١٩٧٧/٢/٧ .

(٢٨) كلمة السادات إلى رجال الصحافة والإعلام ، ١٩٧٧/٦/٢٦ .

(٢٩) خطاب السادات بمناسبة ذكرى وفاة عبد الناصر ، ١٩٧٧/٩/٢٨ .

(٣٠) أحمد بهاء الدين ، م . س . ذ ، ص ٦٠-٦١ .

(٣١) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، م . س . ذ ، ص ٢٣٨ .

(٣٢) جلال الدين الحمامصي ، من القاتل ، م . س . ذ ، ص ١١٠ .

(٣٣) المرجع السابق نفسه ، ص ١١٢ .

(٣٤) محسن عوض الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨) ص ١٤٩ .

(٣٥) مقابلة أجريناها مع كامل زهيري ، م . س . ذ .

(٣٦) موسى صبري ، م . س . ذ ، ص ٥٦٢ .

(٣٧) جريدة الأهرام ، ٢٧ مايو ١٩٧٨ .

(٣٨) المصدر السابق نفسه .

(٣٩) خالد محيي الدين، مستقبل الديموقراطية في مصر ، (القاهرة : مطبعة إخوان مورفاتلي ، ١٩٨٤) ص ٨٣ .

(٤٠) جلال الدين الحمامصي ، القربة المقطوعة ، م . س . ذ ، ص ١٩٨ .

(٤١) مقابلة أجريناها مع حسين عبد الرازق بمنزله في ١٩٨٩/٣/١٦ .

(٤٢) خطاب السادات في لقائه مع أعضاء هيئة تدريس جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٨/٥/٢٨ ، المجموعة الكاملة لخطب السادات ، م . س . ذ ، ص ٢٠٣ .

(٤٣) محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، حيثيات الحكم الصادر بمصادرة جريدة الأهالي المقرر صدوره في ١٩٧٨/٥/٢٤ .

(٤٤) محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، حيثيات الحكم بمصادرة جريدة الأهالي المقرر صدوره في ١٩٧٨/٨/٢ .

(٤٥) مقابلة أجريناها مع حسين عبد الرازق ، م . س . ذ .

(٤٦) مقابلة أجريناها مع حامد زيدان رئيس تحرير جريدة الشعب بمكتبه في ١٩٨٨/٢/٢ .

(٤٧) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، م . س . ذ ، ص ٤٣٢ .

(٤٨) مقابلة مع حامد زيدان ، م . س . ذ .

(٤٩) المصدر السابق نفسه .